

التطورات المالية

نظرة عامة

استمر تحسن الأوضاع المالية في الدول العربية خلال عام 2006 وللعام الرابع على التوالي، كما يبينه الوضع الكلي للميزانيات الحكومية في الدول العربية مجتمعة وفرادى في غالبيتها. ويعزى التحسن في الوضع الكلي من جانب، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة والمنح بنحو 24 في المائة خلال العام. وعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبته التطورات في أسعار النفط خلال الأعوام القليلة الماضية في تحسين الأوضاع المالية في الدول العربية، فإن مساهمة الإيرادات غير النفطية كانت ملحوظة كما تشير البيانات الأولية. وبالإضافة إلى التقديرات تشير إلى استمرار ارتفاع نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للعام الرابع على التوالي، وعلى وجه الخصوص في حالة الدول المصدرة للنفط.

ويعزى التحسن في الأوضاع المالية خلال عام 2006، من جانب آخر، إلى سياسة ضبط الإنفاق الذي بالرغم من ارتفاعه خلال العام بنحو 14 في المائة والتوجه التوسعي فيه منذ عام 2003 في معظم الدول العربية، فإن وتيرة نموه لم تواكب مستوى النمو في الإيرادات خلال هذه الفترة كما كان يحدث في الماضي. ويعزى توجه الإنفاق نحو الارتفاع خلال الفترة بشكل عام في غالبية الدول إلى جهود إصلاح وتطوير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية ويعكس درجة جيدة من الانضباط المالي. كما أن عدداً من الدول، وعلى وجه الخصوص تلك التي استفادت من الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط خلال السنوات القليلة الماضية، قد أفصحت خلال عام 2006 عن نواياها بزيادة الإنفاق خلال الأعوام الأربعة القادمة لصيانة البنية التحتية وتوسيعها في قطاع النفط والغاز والقطاع العقاري، وفي تفعيل دور القطاع الخاص بهدف تعزيز النمو وتنويع الاقتصاد وإيجاد المزيد من فرص العمل.

انعكس تحسن الأوضاع المالية في معظم الدول العربية بشكل إيجابي على مستويات الدين العام لديها والذي تراجع بشكل ملحوظ خلال عام 2006، على صعيد الدول مجتمعة وبالنسبة لمعظمها فرادى. ويعود التحسن في مستويات الدين العام في جزء كبير منه إلى إتباع تلك الدول سياسات مالية سليمة خلال السنوات القليلة الماضية، اعتمدت الدول التي حققت فوائض مالية على استخدام جزء منها في إطفاء ديونها العامة، وفي الدول الأخرى على توظيف عوائد الخصخصة لتخفيض ديونها العامة الداخلية وتقوية احتياطياتها المالية. غير أن الدول مدعوة لتكثيف وتعميق إصلاحاتها

المالية لتقوية وزيادة مرونة اقتصاداتها. ويعني ذلك بالنسبة للدول التي حققت فوائض مالية مرتفعة، العمل على أن يؤدي إنفاقها إلى زيادة الإنتاجية من خلال تفعيل وتقوية دور القطاع الخارجي وتأهيل وتوسعة قدرات القطاعات الإنتاجية الأساسية كقطاع النفط. ويعني بالنسبة لبقية الدول، من جانب، الاستمرار في تكثيف وتعميق الإصلاحات الضريبية لزيادة مرونة النظام الضريبي، ومن جانب آخر بذل المزيد من الجهود لضبط الإنفاق، وعلى وجه الخصوص في جانب السيطرة على تكاليف دعم الاستهلاك المحلي من المنتجات النفطية وفاتورة الأجور والرواتب.

الإيرادات العامة والمنح

أدت مجموعة من التطورات في الإيرادات على الصعيد الدولي العربية مجتمعة إلى ارتفاع الإيرادات العامة والمنح بنحو 24 في المائة خلال عام 2006 لتبلغ نحو 488 مليار دولار، تمثل نحو 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول. ويلاحظ أن مساهمة الإيرادات النفطية التي بلغت نحو 72 في المائة من إجمالي الإيرادات في المتوسط خلال عامي 2005 و2006 تغطي على أهمية الإيرادات الضريبية وما طرأ عليها من تحسن. فقد ارتفعت مساهمة الإيرادات النفطية من نحو 59 في المائة من إجمالي الإيرادات في عام 2001 إلى نحو 74 في المائة في عام 2006 جراء ارتفاع أسعار النفط وتزايد إنتاجه خلال الفترة، في الوقت الذي تراجعت فيه مساهمة الإيرادات الضريبية من نحو 28 في المائة من إجمالي الإيرادات في عام 2001 إلى نحو 18 في المائة في عام 2006، علماً بأنها قد نمت خلال الفترة 2001-2006 بمتوسط سنوي بلغ نحو 9 في المائة. وكذلك الحال بالنسبة لمصادر الإيرادات الأخرى، وعلى وجه الخصوص، الإيرادات غير الضريبية التي تراجعت مساهمتها في إجمالي الإيرادات من نحو 10 في المائة في عام 2001 إلى نحو 6 في المائة في عام 2006، في الوقت الذي نمت فيه بمتوسط نمو سنوي بلغ نحو 8 في المائة خلال الفترة المذكورة، الملحقان (1/6) و(4/6) والجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) الإيرادات الحكومية في الدول العربية عامي 2005 و2006

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %		هيكل الإيرادات %		مصادر الإيرادات			
				نسبة النمو %	(مليار دولار)		
* 2006	2005	* 2006	2005		* 2006	2005	
39.4	37.1	99.6	99.6	23.8	486.38	392.78	إجمالي الإيرادات العامة
29.1	26.7	73.5	71.6	27.0	358.65	282.33	الإيرادات النفطية
7.2	7.2	18.1	19.2	16.5	88.44	75.91	الإيرادات الضريبية
2.3	2.4	5.7	6.4	11.5	28.11	25.22	الإيرادات غير الضريبية
0.9	0.9	2.3	2.4	20.0	11.17	9.31	الدخل من الاستثمار
0.1	0.1	0.4	0.4	17.0	1.84	1.57	المنح
39.6	37.3	100.0	100.0	23.8	488.22	394.35	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

* ميزات وبيانات أولية.

المصدر: الملحقان (1/6) و(2/6).

وفيما يتعلق بأداء الإيرادات على صعيد المجموعات الفرعية من الدول العربية، فقد استمر ارتفاعها في مجموعة الدول المصدرة الرئيسية للنفط⁽¹⁾ جراء بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة خلال عام 2006، غير أن مستوى الارتفاع في الإيرادات يقل في معظم دول المجموعة عما حدث في العامين السابقين. وقد أدى الارتفاع المستمر في أسعار النفط إلى تخطي مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح بالنسبة لدول هذه المجموعة مستوى 80 في المائة في المتوسط خلال عام 2006 وتجاوزت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 30 في المائة في جميع دول المجموعة باستثناء الإمارات وقطر، علماً بأن هذه النسبة قد فاقت 45 في المائة في ثلاث من الدول، هي السعودية والكويت وليبيا، وتعكس هذه النسب المساهمة المرتفعة لقطاع الصناعات الاستخراجية في إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي وفي الناتج المحلي الإجمالي في دول المجموعة.

وانعكست التطورات في جانب الإيرادات النفطية على تحسن الأوضاع المالية للشركات العاملة في الدول المصدرة الرئيسية للنفط وعلى وجه الخصوص الشركات النفطية، الأمر الذي أحدث أثراً إيجابياً على الإيرادات الضريبية في تلك الدول كون الضرائب على دخل الشركات العاملة في مجال الخدمات النفطية تمثل المصدر الأساسي للضرائب في غالبية دول المجموعة. فقد ارتفعت حصيللة ضرائب دول المجموعة بنحو 16 في المائة خلال عام 2006. ورغم هذا النمو في حصيلتها فإنها لا تزال تمثل مصدراً بسيطاً لجميع دول المجموعة، حيث ساهمت بنحو 7.4 في المائة من إجمالي الإيرادات بنحو 2.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء الجزائر حيث ساهمت بنحو 21 في المائة من الإيرادات ونحو 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالنسبة للمصادر الأخرى للإيرادات، فإنها تساهم عادة بنسب قليلة لم تتعد 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في دول المجموعة، باستثناء الإمارات بالنسبة للإيرادات غير الضريبية وقطر بالنسبة للدخل من الاستثمار، وذلك خلال الأعوام الأربعة السابقة. وقد ساهمت الإيرادات غير الضريبية⁽²⁾ في الدول التي تتوفر حولها بيانات بنحو 5 في المائة في المتوسط من إجمالي الإيرادات في عام 2006، أي ما يعادل نحو 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول. وبالنسبة للدخل من الاستثمار، تشير البيانات المتوفرة لبعض الدول العربية أن مساهمته بلغت في قطر نحو 22 في المائة من الإيرادات في عام 2006، وهي نسبة تعادل تقريباً المستوى الذي يساهم به سنوياً في المتوسط منذ منتصف عقد التسعينات، وفي عمان نحو 7.5 في المائة من الإيرادات في عام 2006، وهو مستوى مساهمته فيها في المتوسط منذ مطلع الألفية.

وبالنسبة لمجموعة الدول حديثة التصدير للنفط والدول التي يمثل النفط جزءاً مهماً من عوائدها صادراتها⁽³⁾، فقد سجلت في عام 2006 إيرادات إجمالية هي الأعلى لكل منها منذ مطلع الثمانينات. ويعزى الأداء الجيد في الإيرادات، بالدرجة الأولى، للتطورات الإيجابية في قطاع النفط، حيث ارتفعت الأسعار العالمية وصاحبها ارتفاع في إنتاج وصادرات هذه

(1) تضم هذه المجموعة الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، عمان، قطر، الكويت وليبيا. وتتسم هذه الدول بجانب ارتفاع أهمية قطاع النفط والهيدروكربونات بالنسبة إلى اقتصاداتها، بارتفاع دخل الفرد نسبياً فيها وبكون جميعها باستثناء الجزائر يعتمد بشكل كبير على العمالة المستوردة.

(2) تضم الإيرادات غير الضريبية المتحصلات بمقابل من دخل الملكية والألعاب والرسوم والمبيعات غير الصناعية والعرضية وفوائض التشغيل النقدية للمنشآت الإدارية، وبعض المتحصلات بدون مقابل مثل الغرامات والمصادرات والهبات الخاصة الجارية.

(3) تضم هذه المجموعة السودان وموريتانيا من الدول حديثة التصدير للنفط وسورية ومصر واليمن من الدول التي يمثل النفط جزءاً مهماً من صادراتها. وتتسم هذه الدول بجانب استمرار تزايد الأهمية النسبية للنفط في صادراتها بانخفاض دخل الفرد وبالوفرة النسبية للعمالة فيها.

الدول منه. وقد بلغت مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة مستويات تعد قياسية بالنسبة لبعض دول المجموعة، حيث بلغت في مصر 13 في المائة وفي اليمن 75 في المائة وهي المستويات الأعلى على الإطلاق لهذه الدول ونحو 50 في المائة في السودان حيث تمثل هذه النسبة ثاني أعلى مستوى لها منذ بداية إنتاج النفط.

وفيما يتعلق بالإيرادات الضريبية، فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2006 في دول المجموعة باستثناء موريتانيا، بما مكنها من الحفاظ على مستوى مساهمتها في إجمالي الإيرادات خلال العامين السابقين. ولا تزال الإيرادات الضريبية تمثل مصدراً بالغ الأهمية للإيرادات بالنسبة لدول المجموعة، فقد ساهمت في عام 2006 بنحو 66 في المائة من إجمالي الإيرادات في مصر ونحو 47 في المائة و 41 في المائة في سورية والسودان على التوالي، ونحو 21 في المائة و 18 في المائة في اليمن وموريتانيا على التوالي.

وبالنسبة لمصر، لا تمثل الضرائب فقط المصدر الأهم للإيرادات، بل أن أهميتها قد ازدادت بشكل ملحوظ منذ مطلع الألفية، حيث تساهم بنحو 66 في المائة من إجمالي الإيرادات سنوياً منذ مطلع الألفية مقارنة بنحو 51 في المائة سنوياً خلال عقد التسعينات. وفي المقابل يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع من نحو 80 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة 1995-2000 إلى نحو 90 مليار دولار في المتوسط منذ مطلع الألفية، أي بنحو 13 في المائة، في حين ارتفعت حصيلته الضريبية من نحو 12.5 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة الأولى إلى نحو 12.8 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة الثانية أي بنحو 2 في المائة، الأمر الذي يعني أن النظام الضريبي يتسم بعدم المرونة بين الفترتين. وبالإضافة إلى ذلك فإن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت من نحو 16 في المائة إلى نحو 14 في المائة بين الفترتين، أي أنه وعلى الرغم من أن الإصلاحات الضريبية والمالية التي نفذتها مصر منذ مطلع الألفية، قد أسهمت في تحسين المردود الضريبي وزيادة مساهمة الضرائب في الإيرادات والاقتصاد بشكل عام، إلا أن هناك حاجة لتعميق الإصلاحات الضريبية وتحسين إدارة الإيرادات حتى تواكب الإيرادات الضريبية الارتفاع في مستوى النشاط الاقتصادي، ولكي يعكس النظام الضريبي درجة مناسبة من المرونة. ويؤدي ما حدث من تراجع في نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي من جانب، إلى ضيق القاعدة الضريبية حيث كان هناك نمو في الناتج بين الفترتين. كما يشير من جانب آخر، إلى ضعف أثر ما حدث من إصلاحات ضريبية على الإيرادات الضريبية. وإدراكاً من السلطات لأهمية تفعيل دور الإيرادات الضريبية في الاقتصاد والعمل على مواجهة العجز المالي والدين العام المرتفعين، فقد وضعت تلك السلطات الإصلاح الاقتصادي المالي على رأس أولويات سياستها الاقتصادية الكلية. ويوضح الإطار رقم (1) الملامح الأساسية للإجراءات والإصلاحات المالية الحالية على المدى المتوسط في مصر، وبعض الدول العربية الأخرى، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
التطورات في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية في الدول العربية التي تعتمد إيراداتها
بشكل رئيسي على الضرائب

الدولة	المتوسط السنوي للإيرادات الضريبية (مليار دولار)			المتوسط السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)			نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات %
	2006-2005	2006-2001	2000-1995	2006-2005	2006-2001	2000-1995	
الأردن	2.8	2	1.2	13.5	11.6	7.6	62
تونس	8.0	7.0	4.8	30.2	26.6	19.3	88
جيبوتي	0.2	0.1	0.1	0.7	0.7	0.5	58
لبنان	3.3	2.9	1.9	22.7	20.5	14.7	67
مصر	14.8	12.8	12.5	98.5	89.9	79.8	66
المغرب	12.6	10.1	7.5	62.5	51.7	35.2	78

المصدر : قاعدة البيانات الاقتصادية لصندوق النقد العربي.

وفي حالة سورية التي ساهمت الإيرادات الضريبية فيها بنحو 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006، وهي نسبة تقل قليلاً عن مستواها منذ مطلع الألفية، فإن الوضع المالي فيها يقتضي القيام بإصلاحات كبيرة على المدى المتوسط في جانب الإيرادات. ففي ضوء تراجع مستويات المخزون النفطي والإنتاج والارتفاع التدريجي المتوقع في الواردات النفطية لتغطية احتياجات الاستهلاك المتزايد، تترك السلطات أهمية العمل على تعزيز الوضع المالي من خلال إجراءات في جانبي الإيرادات والإنفاق. وفي جانب الإيرادات الضريبية التي تمثل زيادة نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم جوانب الإصلاح المالي. ولكي تتمكن الحكومة من تغطية تكاليف الخدمات الأساسية مستقبلاً، فإن السلطات تعمل على تحسين الإدارة الضريبية والتمهيد لإدخال العمل بضريبة القيمة المضافة، حيث أنها تنوي إدخالها بحلول عام 2008، غير أنها لم تقم بعد بالإصلاحات اللازمة في إدارة الضريبة لبدء العمل بضريبة القيمة المضافة، وعلى وجه الخصوص في جانب إنشاء وحدة كبار دافعي الضريبة ووضع نظام للتقييم الضريبي وتعميم للضريبة المزمع إدخال العمل بها.

وفيما يتعلق ببنود الإيرادات غير الضريبية والدخل من الاستثمار والمنح في مجموعة الدول حديثة التصدير للنفط، تشير البيانات المتوفرة إلى أن مساهمة أي منها في الناتج المحلي الإجمالي تقل في مصر عن 3 في المائة، وأن مساهمتها في الدول الأخرى تقدر بنحو 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول في عام 2006.

الإطار رقم (1) : آفاق السياسة المالية في دول عربية مختارة

تحسنت الأوضاع المالية العربية في السنوات القليلة الماضية مع وجود تباين بين الدول يعكس في حالة الدول التي تمثل الإيرادات الضريبية المصدر الرئيسي لإيراداتها العامة وجود تحديات كبيرة في جانب المالية العامة. وتضم هذه المجموعة أربع دول هي الأردن وتونس ومصر والمغرب تساهم فيها الإيرادات الضريبية بما يزيد عن 60 في المائة من الإيرادات العامة، وهي تعد بشكل عام من بين الاقتصادات الناشئة في المنطقة، سيتم التركيز عليها فيما يلي. ويلاحظ في هذه الدول أنه مع وجود ديون عامة تتجه نحو الارتفاع بشكل منتظم منذ مطلع الألفية وفي ظل تحقيق عجز مالي بشكل مستمر خلال الفترة وظروف اقتصادية دولية تضيف ضغوطاً على الدول، فإن الإصلاح المالي يكتسب أهمية كبيرة. ويعزى الأمر إلى حقيقة أن الإصلاح المالي، بمعنى تحسين مردود الإيرادات وضبط وترشيد الإنفاق، يمثل الخيار الأمثل لتعديل مسار المؤشرات المالية واكتساب اقتصاد الدولة المرونة الكافية لمواجهة الصدمات الداخلية والخارجية التي قد تعترض طريقه مستقبلاً. وإدراكاً من هذه الدول لأهمية مواجهة الأوضاع المالية وتحسينها بشكل مستمر فقد بدأت منذ مطلع الألفية في أوقات متباعدة وبدرجات متفاوتة تعتمد على خصوصية الوضع المالي في كل دولة، بتجهيز الأراضية المناسبة لإطلاق الحزم المناسبة من الإصلاحات المالية لمعالجة أوجه الضعف وضمان الاستقرار الاقتصادي وتعزيز المناخ الاستثماري. وفي جانب آخر، يعكس التباين في طبيعة التحديات في مجال المالية العامة التي تعمل الدول على معالجتها حالياً وعلى المدى المتوسط، حقيقة أن عملية الإصلاح المالي هي عملية مستمرة تتغير وتتشكل مع تغير الوضع المالي.

الأردن

ارتفعت نسبة كل من العجز المالي الكلي والدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2005 و2006 وذلك بعد تحسن عام في الأوضاع المالية منذ مطلع الألفية. وعلى الرغم من أن الأوضاع المالية لا تزال تعتبر معتدلة والنظم الضريبية تعد جيدة، فإن السلطات تدرك أهمية تعميق الإصلاحات وعلى وجه الخصوص في جانب الإنفاق. وبالتالي فإنها تتجه حالياً نحو :

- إزالة الإعانات عن السلع الغذائية بشكل تدريجي.
- إصلاح نظام الخدمة المدنية.
- وضع السياسات الاقتصادية المناسبة للتوجه خلال السنوات الخمس القادمة نحو حد أعلى لنسبة الدين العام القائم في ذمة الدولة (بما فيه الدين الخارجي) لا يتعدى 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وحد لعجز الموازنة لا يتعدى 3.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.
- تقوية نظام الضريبة على الدخل وتوسيع قاعدة الضريبة العامة على المبيعات.
- تقوية مكتب كبار دافعي الضريبة وإنشاء وحدة لدافعي الضريبة متوسطي الحجم.
- تطوير نظم التصنيف في الموازنة ووضع نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية وتقوية عملية وضع الموازنة.

تونس

أدى الالتزام بنهج الإصلاح الاقتصادي والإدارة الاقتصادية الكلية الفاعلة إلى وضع تونس ضمن الاقتصادات الأحسن أداءاً في المنطقة، الأمر الذي يعكس في التراجع المستمر في نسبة العجز الكلي في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي وبقيائها ضمن مستويات آمنة. وفي ضوء الضغوط المتزايدة على الاقتصاد جراء ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات القليلة الماضية، وعلى الرغم من أن الوضع المالي جيد ويتجه نحو التحسن فإن السلطات تدرك أهمية تعميق الإصلاحات المالية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. وفي هذا السياق، يشار إلى أن السلطات تعمل في المدى المتوسط على تخفيض مستوى الدين العام (بما فيه الدين الخارجي) دون 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتحسين مرونة السياسة المالية. وعلى صعيد الإيرادات والإنفاق، تعمل السلطات على :

- توسيع قاعدة ضريبة دخل الشركات مع تخفيض نسبها.
- تبسيط ضريبة القيمة المضافة بتخفيض عدد معدلاتها.
- توسيع وتحسين استخدام الحاسب الآلي في النظام الضريبي لتحسين فاعليته وخدماته.
- الإزالة التدريجية لإعانات استهلاك المشتقات النفطية ووضع استراتيجية شاملة لترشيد استخدام الطاقة.

مصر

مع دين عام تتخطى نسبته نحو 90 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وعجز مالية تساوي في المتوسط نحو 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً منذ مطلع الألفية، فإن الأمر يقتضي أن يكون الإصلاح المالي على قمة أولويات الإصلاح الاقتصادي. وإدراكاً من السلطات لذلك، فقد أطلقت في عام 2006 مجموعة من الإجراءات والإصلاحات يتم تطبيقها تدريجياً على أمل تخفيض مستوى العجز المالي بنحو نقطة مئوية سنوياً خلال السنوات الخمس القادمة. وتضم الإجراءات :

- إصلاح نظام إعانات المشتقات النفطية بتخصيصها بشكل أكثر فاعلية لخدمة مصالح الفقراء وتحفيز الترشيد في الاستخدام.
- إعادة تنظيم وتحسين نظام إعانات السلع الغذائية.
- وضع الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالأجور والتوظيف لاحتواء فاتورة الأجور والرواتب والتوجه نحو إصلاح شامل لنظام الخدمة المدنية.
- إصلاح الضريبة العامة على المبيعات والتوجه نحو ضريبة موحدة للقيمة المضافة ذات قاعدة عريضة بمعدل واحد، وحد عالي، ونظام يتناسب مع قطاع الأعمال الصغيرة.
- إعادة تنظيم وتوسيع القاعدة الضريبية بالنسبة للضرائب على العقارات والدمغات.
- تحسين إدارة الموارد خارج الموازنة وإدارة النقدية (Cash Management) من خلال حساب موحد للخزينة.
- تنظيم تدفق الموارد بين الموازنة وبنك الاستثمار الوطني وصندوق الضمان الاجتماعي.
- ضبط تدفقات الموارد التشغيلية بين الحكومة والمؤسسات العامة لتحسين الشفافية والسيطرة على الإنفاق.
- تحسين إدارة المديونية.
- إطلاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل الاستثمار في الخدمات العامة في مجالي التعليم والصحة.
- إصلاح نظام المعاشات.

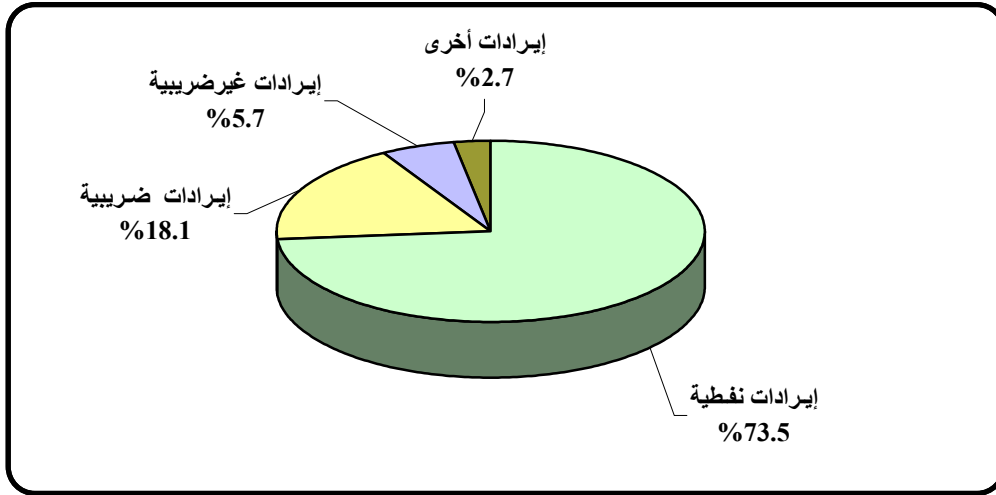
المغرب

تحسن الوضع المالي الكلي خلال عام 2006 جراء ارتفاع ملحوظ في الإيرادات وتراجع بسيط في الإنفاق، غير أن الدين العام الداخلي لا يزال يعد عالياً ويتجه نحو الارتفاع. ويمثل الضبط المالي أهم أولويات السياسة الاقتصادية الكلية في المغرب وذلك نظراً لإدراك السلطات أنه يمثل خطوة مهمة في تحسين وضع الاقتصاد المغربي كإقتصاد ناشئ. وفي هذا الإطار فإن السلطات تعمل على :

- تخفيض معدل النمو في فاتورة الأجور والرواتب.
- تخفيض فاتورة إعانات استهلاك المشتقات النفطية من خلال تعديل أسعارها تدريجياً في اتجاه الأسعار العالمية.
- إصلاح نظام إعانات السلع الغذائية بتوجيه خدماته بشكل أكثر فاعلية لدعم الفئات الفقيرة.
- التوجه نحو وضع موازنات أداء ضمن إطار عام متوسط المدى للإنفاق.
- تحسين شفافية النظام الضريبي وعلى وجه الخصوص في جانب ضريبة القيمة المضافة، لتحسين وزيادة مردود الإيرادات.

المصدر : مصادر وطنية وتقارير متفرقة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الشكل (1) : هيكل الإيرادات الحكومية في الدول العربية، 2006



المصدر : الملحق (2/6).

وبالنسبة لمجموعة الدول المستوردة الصافية للنفط⁽⁴⁾، فقد ارتفع إجمالي الإيرادات خلال عام 2006 بنحو 12 في المائة في المتوسط في كل من الأردن وتونس والمغرب وبنحو 2 في المائة في جيبوتي وتراجع في لبنان بنحو 1.5 في المائة. وتعزى الزيادة في الإيرادات في دول المجموعة باستثناء لبنان، إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنحو 12.5 في المائة في المتوسط خلال العام. وتعكس هذه التطورات الإيجابية في الإيرادات الضريبية الجهود المبذولة في مجال إصلاح النظام الضريبي وكذلك التحصيل الضريبي، وعلى وجه الخصوص في حالة الأردن وتونس والمغرب، أنظر الإطار رقم (1). وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات قد تغيرت في الدول الثلاث، من نحو 49 في المائة و85 في المائة و82 في المائة في المتوسط على التوالي خلال الفترة 1995-2003 إلى نحو 56 في المائة و88 في المائة و79 في المائة في المتوسط على التوالي خلال الفترة 2003-2006. وبجانب ما سبق، فقد استفادت هذه الدول من انعكاسات التحسن في قطاع السياحة على الإيرادات.

وقد كان للضرائب على الإنتاج والاستهلاك والضرائب على الدخل والأرباح الأثر الأكبر على تحسين الإيرادات في الأردن في عام 2006، يضاف إليها استفادة الدولة من بقاء المنح في مستوى مناسب. أما في تونس، فقد كانت ضريبة صافي الدخل والأرباح تمثل الضريبة الأهم حيث ساهمت بنحو 45 في المائة من إجمالي الإيرادات وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 13.5 في المائة في عام 2006. وفي المغرب، فقد ساهمت إيرادات الضرائب على الإنتاج

(4) وتضم هذه المجموعة الأردن، تونس، لبنان، المغرب وجيبوتي. تتسم هذه الدول بأنها مستوردة صافية للنفط، علماً بأن بعضها (تونس على سبيل المثال) يصدر كميات متواضعة من النفط، وبأن حجم استهلاكها يفوق حجم إنتاجها من النفط الخام. وتتسم بجانب ذلك، بكونها باستثناء جيبوتي تتمتع بمستوى متوسط لدخل الفرد وبتنوع في اقتصاداتها وبدرجة متقدمة في انتاج الإصلاح فيها بما يضعها ضمن مجموعة الدول الناشئة من الدول النامية. وبالإضافة، فإن جميعها وبدرجة أقل جيبوتي يتميز بوجود وفرة عالية من العمالة الماهرة نسبياً مقارنة ببقية الدول العربية.

والاستهلاك والضرائب على الدخل والأرباح بنحو 80 في المائة من الزيادة في الإيرادات الضريبية في عام 2006، علماً بأنهما تمثلان مجتمعين نحو 77 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية سنوياً في المتوسط خلال عامي 2005 و2006.

وبالنسبة للبنان، فقد تراجعت الإيرادات خلال عام 2006 بعد التحسن الكبير الذي حدث فيها منذ مطلع الألفية، حيث ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 11.6 في المائة في عام 2000 إلى نحو 14.6 في المائة في عام 2005. ويعزى تراجع الإيرادات والأوضاع المالية بشكل عام إلى الظروف الاستثنائية التي مر بها خلال العام.

يتضح مما سبق أن جهود الإصلاح الضريبي قد أثمرت منذ منتصف التسعينات بزيادة مستوى الإيرادات الضريبية ومساهمتها في اقتصادات الدول العربية التي تعتمد عليها كمصدر رئيسي للإيرادات، وهي الأردن، تونس، جيبوتي، لبنان، مصر والمغرب. وتتراوح مساهمة الضرائب في هذه الدول بين نحو 58 في المائة من إجمالي الإيرادات في جيبوتي ونحو 88 في المائة في تونس في عام 2006. ويلاحظ أن النظم الضريبية تعكس اتجاهات عاملاً نحو التحسن في غالبية هذه الدول، غير أنها لا تعكس درجة مناسبة من المرونة فيما يتعلق بمواكبة الإيرادات الضريبية للزيادات في الناتج المحلي الإجمالي. فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو ملحوظة في هذه الدول بين الفترة 1995-2000 والفترة 2001-2006، الأمر الذي يعني ارتفاع الضرائب بشكل مماثل على الأقل بين الفترتين. غير أن ما حدث هو أن الإيرادات الضريبية قد ارتفعت بين الفترتين بنسب أعلى من نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من الأردن وتونس ولبنان وبنسب أقل في بقية الدول. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بين الفترتين بنحو 53 في المائة، على سبيل المثال، في حالة الأردن في الوقت الذي ارتفعت فيه الإيرادات الضريبية بنحو 67 في المائة. وفي المقابل، تجدر الإشارة إلى أن الإيرادات الضريبية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2005 و2006 تعكس بعض التحسن في النظم الضريبية في غالبية الدول وعلى وجه الخصوص في الأردن والمغرب، الجدول رقم (2) والإطار رقم (1).

الإنفاق العام

ارتفع إجمالي الإنفاق العام بالنسبة للدول العربية مجتمعة بنحو 14 في المائة في عام 2006 ليصل إلى نحو 348 مليار دولار وتبلغ نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 28 في المائة. وقد ساهمت الدول المصدرة الرئيسية للنفط بنحو 58 في المائة من حجم الارتفاع في الإنفاق والدول حديثة التصدير للنفط بنحو 38 في المائة والدول المستوردة الصافية للنفط بنحو 4 في المائة. ويلاحظ أن النمو في الإنفاق قد حدث بنسب متفاوتة في جانبي الإنفاق الجاري والرأسمالي ليتم الاحتفاظ بنسبها تقريباً في هيكل الإنفاق وفي الناتج المحلي الإجمالي. وقد ساهم في ارتفاع الإنفاق العام عدد من التطورات على صعيد المجموعات الثلاث من الدول العربية، أنظر الملحق رقم (3/6) والجدول رقم (3).

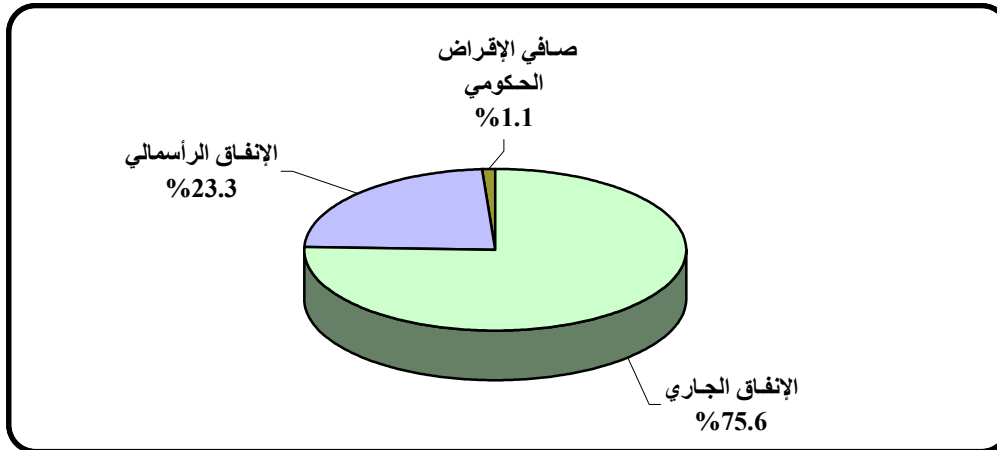
الجدول رقم (3)
الإنفاق الحكومي في الدول العربية
2006-2005

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل الإنفاق العام (%)		تبويب الإنفاق العام			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
*2006	2005	*2006	2005		%	*2006	2005
21.3	21.7	75.6	75.4	14.4	262.88	229.71	الإنفاق الجاري
6.5	6.5	23.3	22.6	17.0	80.79	69.03	الإنفاق الرأسمالي
0.3	0.6	1.1	2.0	35.2	3.92	6.05	صافي الإقراض الحكومي **
28.2	28.8	100.0	100.0	14.0	347.60	304.79	إجمالي الإنفاق العام

* ميزانيات وبيانات أولية.
** يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة.
المصدر: الملحقان (3/6) و(4/6).

وبالنسبة للدول المصدرة الرئيسية للنفط، شهد إجمالي الإنفاق ارتفاعاً خلال عام 2006 يقل في دول المجموعة باستثناء البحرين والجزائر عن مستوى الارتفاع الذي حدث خلال العام السابق، غير أن هناك بعض التباين بين دول المجموعة. فقد ارتفع الإنفاق الجاري بنسب متساوية أو أعلى مما حدث في عام 2005 في الإمارات والبحرين والجزائر، وبنسبة أقل في السعودية وقطر والكويت وتراجع في عمان وليبيا، في الوقت الذي ارتفع فيه الإنفاق الرأسمالي بنسبة مماثلة تقريباً أو أعلى من مستواه في العام السابق في الجزائر وعمان والكويت وليبيا وبنسبة أقل في السعودية وقطر وتراجع في الإمارات والبحرين. ويشار إلى أن دول المجموعة أنفقت في المتوسط وفق التوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري خلال عام 2006 نحو 31 في المائة على الأمن والدفاع ونحو 27 في المائة على الخدمات الاجتماعية، ونحو 17 في المائة على الخدمات العامة ونحو 10 في المائة على الشؤون الاقتصادية، مع ملاحظة أن الإنفاق على التعليم والصحة ضمن بند الخدمات الاجتماعية قد بلغت نسبته نحو 21 في المائة من الإنفاق الجاري خلال العام، الملحق (5/6).

الشكل (2) : هيكل الإنفاق العام في الدول العربية، 2006



المصدر: الملحق (4/6).

وعلى صعيد السياسات المتبعة في جانب الإنفاق، يلاحظ أن دول المجموعة، والتي كانت قد ابتعدت بشكل عام خلال عامي 2004 و2005 عن سياسة زيادة الإنفاق بوتيرة مماثلة للزيادة في الإيرادات، قد اتجهت في عام 2006 نحو التخطيط لزيادته بوتيرة أعلى، نظراً لتوقع بقاء أسعار النفط عند مستويات نهاية عام 2005.

ويبرز هذا التوجه نحو زيادة الإنفاق، من خلال الخطط التي وضعتها دول مجلس التعاون الخليجي والتي تم الإعلان عنها في عام 2006، بإنفاق نحو 700 مليار دولار تمثل ما يزيد قليلاً عن نصف فائضها الجاري التراكمي المتوقع للفترة 2006-2010. ويشتمل الإنفاق على مشروعات استثمارية ضخمة في قطاع النفط والغاز وفي صيانة وتوسيع البنية التحتية وفي القطاع العقاري. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة أيضاً إلى بروز ظاهرة إيجابية تتمثل في تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبروز شراكات جديدة بينهما في دول مجلس التعاون، يتوقع أن تؤدي إلى تعزيز النمو وخلق الوظائف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما يعكس التوجه نحو زيادة وتيرة الإنفاق أيضاً، من ملاحظة أن بند الأجور والرواتب في الدول المصدرة الرئيسية للنفط يظهر ميلاً نحو الارتفاع بوتيرة أعلى، حيث نما بنحو 9.6 في المائة سنوياً خلال الفترة 2002-2005، في الوقت الذي نما فيه بنحو 13 في المائة خلال عام 2006.

وبالنسبة لمجموعة الدول حديثة التصدير للنفط، فقد ارتفع إجمالي الإنفاق في عام 2006 بوتيرة أعلى مما حدث خلال عام 2005 في جميع دول المجموعة باستثناء اليمن حيث ارتفع بنسبة أقل، وحدث ذلك بالنسبة للإنفاق الجاري والرأسمالي. أما في السودان، فقد ارتفع كل من الإنفاق الجاري والرأسمالي بوتيرة أعلى مما حدث خلال عام 2005، في الوقت الذي تراجع فيه الإنفاق الرأسمالي بالنسبة لكل من سورية ومصر وموريتانيا وارتفع الإنفاق الجاري بوتيرة أعلى في مصر وموريتانيا. ووفق التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري فإن دول المجموعة باستثناء مصر، قد أنفقت في المتوسط نحو 22 في المائة على الشؤون الاقتصادية و21 في المائة على الخدمات الاجتماعية ونحو 15 في المائة على كل من الخدمات العامة والأمن والدفاع. وأنفقت مصر نحو 46 في المائة من الإنفاق الجاري على الخدمات الاجتماعية ونحو 34 في المائة على الخدمات العامة ونحو 16 في المائة على الأمن والدفاع.

ويعكس ارتفاع الإنفاق في الدول حديثة التصدير للنفط، وعلى وجه الخصوص في السودان وموريتانيا واليمن الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود في هذه الدول للنهوض بمستويات التنمية فيها، من جانب. ويعكس من جانب آخر، الضغوط الكبيرة لزيادة الأجور والرواتب لتواكب معدلات النمو العالية منذ مطلع الألفية وللنهوض بمستويات دخل الفرد المتدنية في هذه الدول. وفي هذا السياق، فإن بند الأجور والرواتب قد ارتفع نحو 30 في المائة سنوياً في السودان ونحو 15 في المائة سنوياً في كل من موريتانيا واليمن وسورية، ونحو 10 في المائة في مصر خلال الفترة 2002-2006.

ويعزى معظم الارتفاع الملحوظ في الإنفاق الجاري في مصر إلى ما واجهته من ضغوط كبيرة جراء ارتفاع فاتورة المشتقات النفطية بسبب الإعانات المرتفعة التي توفرها لدعم أسعار الاستهلاك المحلي كلما ارتفعت الأسعار العالمية لهذه المنتجات. ويلاحظ في هذا السياق، أن تكلفة الإعانات قد ارتفعت بشكل كبير من نحو 14 مليار جنيه في عام 2005

إلى نحو 54 مليار جنيهه في عام 2006، تمثل نحو 85 في المائة من الارتفاع في الإنفاق الجاري الذي حدث خلال عام 2006. وبالإضافة، فقد استحوذ الارتفاع في فوائد الدين العام من نحو 33 مليار جنيهه في عام 2005 إلى نحو 37 مليار في عام 2006 على نحو 9 في المائة من الارتفاع في الإنفاق الجاري، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
تطورات الأجور والرواتب والإعانات في بعض
الدول العربية (بالعملات المحلية)

الدولة	2002	2003	2004	2005	2006
الإعانات					
الأردن (مليون دينار)	148.2	174.5	462.9	827.6	622.9
تونس (مليون دينار)	785.3	792.6	1,021.0	1,309.2	1,494.1
مصر (مليار جنيهه)	5.9	6.9	10.3	13.8	54.3
المغرب (مليار درهم)	4.9	4.9	7.9	11.3	13.4
الأجور والرواتب					
الأردن (مليون دينار)	401.6	418.5	442.5	489.9	518.1
تونس (مليون دينار)	3,437.4	3,719.3	3,974.1	4,266.1	4,597.3
مصر (مليار جنيهه)	30.5	33.8	37.3	41.5	45.9
المغرب (مليار درهم)	53.2	53.2	56.6	62	61

المصدر : قاعدة البيانات الاقتصادية لصندوق النقد العربي، باستثناء بيانات المغرب التي تم احتسابها من إحصاءات صندوق النقد الدولي.

أما بالنسبة للدول المستوردة الصافية للنقط، فقد ارتفع إجمالي الإنفاق فيها خلال عام 2006 بنحو 5 في المائة في المتوسط في جميع دول المجموعة باستثناء لبنان. ويلاحظ أن مستوى الارتفاع الذي حدث في أي من دول المجموعة، باستثناء لبنان يقل عن المتوسط العام للدول العربية مجتمعة ويعتبر من بين المستويات المنخفضة لنمو الإنفاق السنوي في الدول المعنية منذ مطلع الألفية، علماً بأن المغرب حقق تراجعاً في إنفاقه العام خلال عام 2006. كما يلاحظ أيضاً أن الإنفاق الجاري قد ارتفع خلال العام بنحو 9 في المائة و7 في المائة وتراجع بنحو 2 في المائة في كل من تونس والأردن والمغرب على التوالي، في حين ارتفع الإنفاق الرأسمالي فيها، على نفس الترتيب، بنحو 5 في المائة و28 في المائة و17 في المائة. وبالإضافة فقد استقطبت الخدمات الاجتماعية في الدول الثلاث نحو 51 في المائة من إجمالي الإنفاق الجاري في كل من الأردن وتونس ونحو 27 في المائة في المغرب. واستقطب بند الأمن والدفاع نحو 25 في المائة في كل من الأردن والمغرب ونحو 14 في المائة في تونس. وبالنسبة للبنان الذي واجه ظروفاً غير مواتية في عام 2006، فقد ارتفع الإنفاق فيه بنحو 18 في المائة وذلك بعد تراجع خلال العامين السابقين. وتستحوذ بنود الخدمات العامة والأمن والدفاع والخدمات الاجتماعية في لبنان عادة على نحو 50 في المائة و13 في المائة و14 في المائة من الإنفاق الجاري على التوالي في المتوسط منذ مطلع الألفية.

وتعكس تطورات الإنفاق في الدول المستوردة الصافية للنفط مدى الجهد الذي بذلته تلك الدول وعلى وجه الخصوص الأردن وتونس والمغرب في ضبط إنفاقها الجاري خلال عام 2006، في الوقت الذي واجهت فيه ضغوطاً كبيرة من جراء ارتفاع فاتورة المشتقات النفطية بسبب دعمها للاستهلاك المحلي من هذه المنتجات. فقد تمكنت تونس من تخفيض معدل نمو الإعانات إلى نحو 14 في المائة مقارنة بنحو 28 في المائة خلال كل من عامي 2004 و2005. كما تمكن الأردن من تخفيض حجم الإعانات بنحو 25 في المائة في عام 2006 مقارنة بالارتفاع الكبير الذي حدث خلال عامي 2004 و2005، في الوقت الذي تمكن فيه المغرب من السيطرة على مستوى ارتفاعها خلال عام 2006.

كذلك أثمرت جهود ضبط الإنفاق في هذه الدول بتمكينها من الحفاظ على فاتورة الأجور والرواتب في مستويات مقبولة خلال عام 2006. فقد تمكن الأردن من تخفيض معدل نمو بند الأجور والرواتب في الإنفاق الجاري إلى نحو 6 في المائة مقارنة بنحو 11 في المائة خلال عام 2005. وتمكنت تونس من الحفاظ على نفس معدل نمو الأجور والرواتب للعام الثالث على التوالي، في الوقت الذي تمكن فيه المغرب من تخفيضها في عام 2006 بعد نمو بنحو 8.5 في المائة في المتوسط خلال عامي 2004 و2005.

وفيما يتعلق بصافي الإقراض، الذي يشير إلى جهود الدول في دعم المؤسسات العامة للمحافظة على مستوى خدماتها وتحسينها وتطوير العمل الحكومي لزيادة الكفاءة والإنتاجية، فإن التراجع الذي شهده بين عامي 2005 و2006 يعزى بشكل أساسي إلى ما حدث في ثلاث دول هي الإمارات والجزائر ومصر، حيث ارتفع قليلاً في الأولى وتراجع في الأخيرتين. ويشار في هذا السياق إلى أن نسبة صافي الإقراض في إجمالي الإنفاق أو في الناتج المحلي الإجمالي تعد ضئيلة بشكل عام، حيث لم تتجاوز نحو 1 في المائة من إجمالي الإنفاق العام أو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول العربية مجتمعة، منذ منتصف التسعينات إلا في عام 2005.

وفي ضوء ما سبق، تجدر الإشارة إلى أن ما حدث من ارتفاع في الإنفاق خلال عام 2006، في الدول المصدرة الرئيسية للنفط وفي الدول حديثة التصدير للنفط، يعد أمراً مهماً لتحسين البنية التحتية لاقتصادات تلك الدول واكتسابها المزيد من المرونة وتنشيطها بغية تحقيق المزيد من النمو والتنمية. إلا أن ما يجب التأكيد عليه هنا، يتمثل في أهمية توخي الحذر حتى لا يحدث توسع في الإنفاق يؤدي إلى دخول الدول في دائرة المصاعب المالية إذا ما حدث تباطؤ اقتصادي على الصعيد العالمي.

وبالنسبة للدول المستوردة الصافية للنفط، فإن الاستمرار في جهود تخفيف الأعباء التي تضعها سياسة الإعانات على إنفاقها الجاري سينعكس بشكل إيجابي على اقتصاداتها. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الدول العربية المعنية بهذا الشأن وإدراكاً منها للعبء الكبير الذي تضعه إعانات المشتقات النفطية على موازنتها العامة، قد بدأت برفع أسعار المشتقات النفطية والابتعاد عن سياسة عزل الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية. ففي الأردن، على سبيل المثال، بدأت السلطات منذ منتصف عام 2005 بالعمل على تخفيض حجم الإعانات المرتفع والسماح بانتقال الارتفاع في أسعار المشتقات

النفطية تدريجياً إلى المستهلكين على أمل تحريرها بالكامل بحلول عام 2008. وفي تونس، تم رفع أسعار البنزين بنحو 15 في المائة في عامي 2005 و2006، كما تم اتباع استراتيجية عامة لترشيد الاستهلاك وزيادة إنتاج وتنويع مصادر الطاقة البديلة. وعلى الرغم من أن هذا التوجه يعد واعداً بالنسبة لتونس، فإن دعمه بوضع خطة لتحرير أسعار المشتقات النفطية بالكامل في المدى المتوسط سيساهم في تحسين الوضع المالي.

الوضع الكلي للميزانيات الحكومية

أدى تضافر عدد من التطورات في جانبي الإيرادات الحكومية والإنفاق العام وفي السياسات المالية خلال عام 2006 والأعوام القليلة السابقة له التي شهدت الارتفاع الكبير في أسعار النفط والسلع الأولية، إلى تحسين الأوضاع المالية في غالبية الدول العربية مع وجود تباين كبير في مستوى التحسن بين الدول. وقد كانت المحصلة أن تحسن الوضع الكلي للميزانيات الحكومية المجمعة بشكل كبير خلال عام 2006 وللعام الرابع على التوالي ليبلغ الفائض الكلي نحو 141 مليار دولار، أي ما يساوي تقريباً نسبة 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، الملحق رقم (6/6) والجدول رقم (5).

الجدول رقم (5) الميزانية الحكومية العربية المجمعة العجز أو الفائض 2006-2004

السنة	الفائض الجاري (مليار دولار)	الفائض الكلي (مليار دولار)	الفائض الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الفائض الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2004	90.76	35.59	10.5	4.1
2005	164.64	89.56	15.6	8.5
*2006	225.34	140.62	18.3	11.4

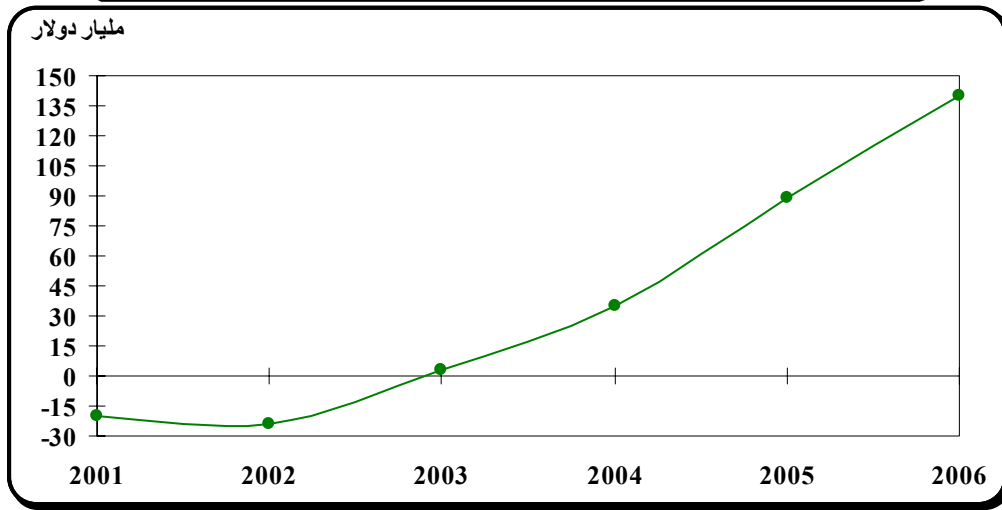
* ميزانيات وبيانات أولية.
المصدر: الملحق (6/6).

وعلى صعيد المجموعات الفرعية، فقد حققت الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط فوائض مالية مرتفعة، حيث تشير البيانات المتاحة إلى تخطيها مستوى 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2006 في أربع من دول المجموعة وهي الجزائر والسعودية والكويت وليبيا. وتمثل هذه النتائج استمراراً للأداء المالي الجيد الذي حققته هذه الدول منذ مطلع الألفية. وبالنسبة للدول حديثة التصدير للنفط، فقد تحسن الوضع المالي في موريتانيا وحافظت مصر على مستوى عجزها المالي في العام السابق، في حين تراجع الوضع المالي الكلي بصورة طفيفة في سورية والسودان رغم استفادتهما من عوائد نفطية مرتفعة خلال عام 2006. ويعزى الأمر في دول المجموعة، باستثناء موريتانيا، إلى ارتفاع

الإنفاق العام جراء تزايد تكاليف المشروعات التنموية التي تبنتها الدول لتحسين بنيتها الاقتصادية والنهوض بالتنمية. أما الدول المستوردة الصافية للنفط فقد تحسنت أوضاعها المالية الكلية بصورة طفيفة حيث تراجعت عجزاتها الكلية قليلاً خلال عام 2006. ويعد هذا التطور مهماً حيث أنه حدث نتيجة لتمكن غالبية دول المجموعة من زيادة إيراداتها وضبط إنفاقها، وذلك على خلفية الزيادات المتتالية في أسعار النفط.

وفيما يتعلق بالفائض الجاري الذي ارتفع بنسبة كبيرة للعام الرابع على التوالي ليلعب نحو 225 مليار دولار بنهاية عام 2006 وذلك بالنسبة للدول العربية مجتمعة، يلاحظ أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي لم ترتفع كثيراً خلال عام 2006 كما حدث في عام 2005، الأمر الذي يعزى في جانب منه، إلى كون النسبة الأكبر من حجم الارتفاع في إجمالي الإنفاق قد حدثت في جانب الإنفاق الجاري، ومن جانب آخر، إلى الارتفاع الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2006. كما أن الوضع الجاري في الميزانيات الحكومية قد تحسن في جميع الدول باستثناء الإمارات وجيبوتي وقطر حيث تراجع حجم الفائض الجاري قليلاً خلال عام 2006، ومصر ولبنان حيث ارتفع حجم العجز جراء التطورات في جانبي الإيرادات والإنفاق الجاري.

الشكل (3) : العجز (-) أو الفائض الكلي (+) في الميزانيات الحكومية في الدول العربية
2006 - 2001



المصدر : الملحق (6/6).

وقد لجأت غالبية الدول التي سجلت عجزاً كلياً في موازنتها العامة خلال عام 2006، كما حدث في الأعوام السابقة، إلى تمويله بشكل أساسي من مصادر التمويل المحلية، حيث فاقت نسبة التمويل المحلي نحو 90 في المائة من إجمالي تمويل العجز في جميع الدول باستثناء لبنان الذي استخدم مصادر التمويل الخارجية والمحلية مناصفة، كما فعل خلال الأعوام الأخيرة. وقد كان للمصارف التجارية والسلطات النقدية النصيب الأكبر من حجم التمويل عبر الإصدارات من أدوات

الدين العام القابلة للتداول. وفي المقابل، فقد لجأت بعض الدول التي حققت فوائض كلية إلى استخدام جزء منها، كما فعلت في السنوات القليلة الماضية، في تقليص أحجام ديونها العامة وتخفيف أعبائها ودعم احتياطاتها.

تطورات الدين العام

تشهد نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً منتظماً منذ عام 2002 بالنسبة للدول العربية مجتمعة أدى إلى بلوغها نحو 27 في المائة مع وجود تباين في الأداء بين المجموعات الفرعية منها وبين الدول فرادى. فقد شهدت الدول المصدرة الرئيسية للنفط تراجعاً كبيراً في نسبة ديونها العامة الداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2006، ويعزى ذلك بشكل أساسي للسياسات المالية الرشيدة التي تم اتباعها بعدم التوسع في الإنفاق العام خلال فترة طفرة الإيرادات النفطية وإلى استخدام جزء من تلك الإيرادات وعوائد الخصخصة في إطفاء جزء كبير من الدين العام الداخلي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن السعودية قد أحرزت نجاحاً كبيراً بتخفيض دينها العام الداخلي من نحو 78 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002 إلى ما يقدر بنحو 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006. وكذلك نجحت الجزائر في تخفيض نسبة دينها العام الداخلي إلى ناتجها المحلي الإجمالي من نحو 22 في المائة في عام 2002 إلى نحو 14 في المائة في عام 2005 ليعود ويرتفع خلال عام 2006، علماً بأنها قد أحرزت تقدماً ملحوظاً في تخفيض عبء مديونيتها الخارجية خلال تلك الفترة. أما ليبيا فقد تمكنت من تسديد دينها العام بالكامل في منتصف عام 2004 بعد أن كان يعادل ما يزيد عن 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002. بالإضافة، يلاحظ أن عام 2006 قد شهد تراجعاً بنسب متفاوتة في مستوى الدين العام الداخلي في جميع دول المجموعة، الملحق (7/6) والجدول رقم (6).

الجدول رقم (6) المديونية العامة الداخلية للدول العربية عامي 2005 و2006

الدين الداخلي الإجمالي		السنة
النسبة إلى الناتج المحلي (%)	الرصيد القائم (مليار دولار)	
37.3	282.4	2005
26.8	232.7	*2006

* بيانات أولية.
المصدر: الملحق (7/6).

وبالنسبة للدول حديثة التصدير للنفط، فقد تمكن اليمن من تخفيض الدين العام الداخلي لديها إلى نحو 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام 2006. وقد تمكن السودان من تخفيض الدين العام الداخلي من نحو 52 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 إلى نحو 41 في المائة في عام 2006، فضلاً عن النمو الجيد الذي حققه الاقتصاد

السوداني خلال السنوات القليلة الماضية. أما في موريتانيا، ونظراً لعدم توفر البيانات حول الدين العام الداخلي لديها، فإنها تمكنت من تخفيض نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 151 في المائة في عام 2002 إلى ما يقدر بنحو 49 في المائة في عام 2006، في ضوء توصلها إلى تخفيف عبء المديونية في إطار استفادتها من المبادرة متعددة الأطراف لإعفاء الديون. وفي المقابل، يلاحظ في مصر أن الدين العام الداخلي ارتفع بشكل منتظم منذ مطلع الألفية جراء استمرارها في تحقيق عجز مالي مرتفعة نسبياً وإن كان مستواها مستقرًا.

أما بالنسبة للدول المستوردة للنفط فيلاحظ أن الدين العام الداخلي لديها يتزايد بشكل منتظم منذ مطلع الألفية في الأردن وتونس والمغرب ومنذ عام 2004 في لبنان. ويعزى الأمر بشكل عام إلى كون تلك الدول استمرت في تحقيق عجوزات مالية تعد مرتفعة وإن كانت مستقرة خلال الفترة 2006-2000. وبالإضافة إلى ذلك، يعزى تزايد الدين العام الداخلي إلى توجه غالبية دول المجموعة خلال الفترة نحو المصادر المحلية للاستدانة. وبشأن في هذا الصدد، إلى أن قيام تونس باستخدام جزء من عوائد الخصخصة في تخفيف أعباء المديونية قد حال دون تفاقمها، علماً بأن مثل هذه الموارد المالية عادة ما تستخدمها الدول في تعزيز احتياطياتها الخارجية لضمان تغطية مناسبة لواردها.

في المقابل، وبغرض توضيح مدى ما يحدثه استمرار تحقيق عجز مالي من ضغوط على الدين العام، يلاحظ أن حجم الدين العام الداخلي قد تضاعف في الأردن ومصر بين عامي 2001 و2006 وارتفع بنحو 29 في المائة في كل من تونس والمغرب بين عامي 2003 و2006، علماً بأن هذه الدول قد حققت خلال الفترة عجوزاً مالية بلغ متوسط نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي سنوياً نحو 9 في المائة في مصر و4 في المائة في كل من الأردن والمغرب و2 في المائة في تونس. غير أنه وكما أشرنا مسبقاً في الإطار رقم (1) فإن هذه الدول تضع على رأس أولوياتها مواجهة العجز المالي المستمر والدين العام المرتفع.

وفي جانب آخر، تقوم الدول بتحديد موازاناتها السنوية على أساس سنوات مالية ثابتة، تختلف عن السنة الميلادية في بعض الدول. ويتم اختيار توقيت السنة المالية لأغراض الموازنة وفق ما يتناسب مع ظروف وإمكانيات الدولة. ويوضح الإطار رقم (2) الممارسات الدولية في استخدام السنة المالية وانعكاساتها الاقتصادية والمحاسبية.

الإطار رقم (2) : الممارسات الدولية في استخدام "السنة المالية"

تشير السنة المالية إلى أي فترة زمنية مكونة من 12 شهراً (52 أسبوعاً) يتم استخدامها من قبل الحكومة أو المؤسسات العامة والخاصة للتخطيط لاستخدام مواردها المالية واحتساب بياناتها المالية. تبدأ السنة المالية في كثير من الأحيان في مطلع شهر يوليو من العام وتنتهي في نهاية يونيو من العام التالي. وعلى الرغم من أن السنة المالية يمكن أن تطابق السنة الميلادية التي تنتهي في 31 ديسمبر من العام، إلا أن ذلك قليلاً ما يحدث في المؤسسات التجارية وغير التجارية، إلا أنه يحدث حالياً في عدد كبير من الدول. ويعزى ذلك بشكل عام إلى أن عملية توفير البيانات حول التطورات المالية السنوية في وقت سريع يسهل على السلطات اتخاذ قرارات تكون أكثر سهولة إذا ما انتهت فترة السنة في وقت يكون فيه النشاط الاقتصادي منخفضاً. ويلاحظ على سبيل المثال، أن السنة المالية في معظم الدول الغربية عادة ما تمتد عن فترة (عيد الكريسماس) التي تمثل أعلى فترات النشاط الاقتصادي خلال العام. بالإضافة فقد جرت العادة تاريخياً على أن ترتبط السنة المالية ببداية ونهاية المواسم للأعمال الرئيسية للجهة المعنية سواء كانت مؤسسة تجارية أو غير تجارية أو دولة. فعلى سبيل المثال، نجد أن السنوات المالية لغالبية المؤسسات التعليمية تبدأ في يوليو من العام وتنتهي في يونيو من العام التالي، الأمر الذي يعزى إلى أن فترة الصيف تمثل الفترة الأقل نشاطاً بالنسبة لتلك المؤسسات. وفي حالة الدول النامية فمن الملاحظ أن السنوات المالية قد ارتبطت تاريخياً بالمواسم الزراعية في الدول المعنية، حيث أن الزراعة كانت تمثل النشاط الاقتصادي الرئيسي لتلك الدول ولا تزال بالنسبة لعدد كبير منها.

تشير الممارسات الدولية الحالية إلى أن السنة المالية تتطابق في غالبية الدول مع السنة الميلادية، حيث يحدث ذلك في 156 دولة تعادل نحو 68 في المائة من الدول في العالم المتاح حولها معلومات حول السنوات المالية. وتبدأ السنوات المالية في 32 دولة في الأول من أبريل وفي 23 دولة في الأول من يوليو وفي 12 دولة في الأول من أكتوبر وفي 8 دول في أوقات مختلفة. وبالإضافة، تختلف السنوات المالية عن السنوات الميلادية في عدد من الدول الصناعية الكبرى تضم استراليا، كندا، اليابان، نيوزيلندا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وفيما يتعلق بالدول العربية، تتطابق السنوات المالية مع السنوات الميلادية في جميع الدول باستثناء قطر والكويت حيث تبدأ السنة المالية في الأول من أبريل ومصر حيث تبدأ السنة المالية في الأول من يوليو.

تنقسم السنوات المالية إلى أربع فترات ربع سنوية تبدأ تبعاً في مطلع يناير، أبريل، يوليو وأكتوبر، كما تنقسم أيضاً إلى إثني عشر شهراً، الأمر الذي يسهل عملية حفظ وتجميع البيانات حول المؤشرات الاقتصادية وفق ما تقتضيه حاجة متخذي القرار والباحثين. وقد جرت العادة في معظم التقارير والدراسات والبحوث على أن يتم استعراض واستعمال البيانات على شكل شهري، ربع سنوي و/أو سنوي، على أن تطابق البيانات السنوية السنوات الميلادية وذلك لتسهيل عملية الاستخدام والبحث. ونظراً لذلك، فإن اختلاف السنوات المالية عند المقارنة بين مجموعة من المؤسسات التجارية أو غير التجارية أو بين مجموعة من الدول لا يؤثر كثيراً طالما أن البيانات تجمع وتعالج لتغطي الفترة الزمنية نفسها.

ملحق (1/6) : الإيرادات العامة والمنح
(2006-2001)

النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي %						الإيرادات العامة والمنح (مليون دولار)						
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2006 ⁽²⁾	2005 ⁽¹⁾	2004	2003	2002	2001	
39.55	37.27	34.11	31.90	28.91	30.56	488,222	394,347	294,934	237,032	189,463	197,498	مجموع الدول العربية
33.88	33.54	35.87	35.54	30.36	31.61	4,830	4,263	4,089	3,624	2,909	2,837	الأردن
33.15	29.33	24.27	23.70	20.78	26.87	54,651	39,184	25,800	20,984	15,580	18,688	الإمارات
40.26	34.21	32.03	31.26	32.15	33.77	6,373	4,604	3,599	3,047	2,730	2,678	البحرين
29.85	29.37	29.64	29.72	30.34	29.75	9,379	8,505	8,671	7,996	7,021	5,967	تونس
42.34	40.86	36.34	37.63	35.45	35.62	49,311	42,020	30,944	25,511	20,120	19,485	الجزائر
35.51	37.15	35.81	34.18	29.41	28.23	269	263	237	214	174	162	جيبوتي
51.52	47.72	41.79	36.41	30.12	33.24	179,649	150,489	104,611	78,133	56,800	60,842	السعودية
17.28	15.09	14.91	12.61	9.95	8.98	7,584	5,002	3,966	2,694	1,803	1,411	السودان
22.35	24.10	27.30	33.38	28.87	27.25	7,642	6,728	6,459	7,240	5,967	5,514	سورية
...	الصومال
36.67	38.44	42.69	39.46	38.51	33.11	13,075	11,851	10,565	8,596	7,827	6,603	عمان
29.65	42.04	47.81	35.86	41.79	35.64	15,632	17,852	15,174	8,439	8,091	6,251	قطر
46.14	36.36	39.31	43.07	45.62	46.41	47,014	30,482	23,363	20,597	17,394	16,199	الكويت*
20.78	22.28	22.90	22.29	20.67	18.07	4,839	4,912	4,985	4,414	3,867	3,084	لبنان
67.17	66.23	55.65	51.48	43.85	43.22	35,732	28,324	17,759	12,636	8,947	12,980	ليبيا
24.20	20.59	21.03	21.40	20.67	21.23	25,990	18,431	16,531	17,363	17,604	20,667	مصر
25.36	25.30	23.49	22.93	22.17	27.87	16,714	14,915	13,248	11,425	8,972	10,525	المغرب
64.03	26.61	32.90	35.41	37.79	29.58	1,737	494	492	455	434	325	موريتانيا
36.80	34.96	32.01	31.12	30.21	33.28	7,801	6,028	4,441	3,664	3,223	3,280	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وبيانات أولية.

(* بيانات الكويت لعام 2001 تغطي تسعة أشهر فقط.

المصدر: الميزانيات الحكومية للدول العربية ومصادر وطنية أخرى.

ملحق (2/6) : هيكل الإيرادات الحكومية في الدول العربية
(2006-2001)

(نسب مئوية)

2006 ⁽²⁾	2005 ⁽¹⁾	2004	2003	2002	2001	
73.46	71.59	65.22	62.06	56.47	58.58	الإيرادات النفطية
18.12	19.25	23.76	24.99	29.18	28.18	الإيرادات الضريبية منها :
5.64	5.33	6.27	7.10	8.16	8.38	- الضرائب على الدخل والأرباح
4.99	5.67	6.70	7.17	8.25	7.48	- الضرائب على السلع والخدمات
2.43	2.90	3.71	4.10	4.60	4.90	- الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية
5.76	6.39	7.28	9.49	10.18	10.26	الإيرادات غير الضريبية
2.67	2.76	3.73	3.47	4.17	2.98	إيرادات أخرى*

* تمثل المنح والدخل من الاستثمارات.

(1) فعلية أولية.

(2) بيانات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

ملحق (3/6) : الإنفاق العام

(2006-2001)

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %						الإنفاق العام (مليون دولار)						
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2006 ⁽²⁾	2005 ⁽¹⁾	2004	2003	2002	2001	
28.16	28.80	30.00	31.56	32.60	33.65	347,599	304,785	259,349	234,447	213,631	217,456	مجموع الدول العربية
38.27	38.83	38.62	38.26	34.19	35.13	5,456	4,935	4,402	3,901	3,276	3,153	الأردن
21.18	21.29	24.66	28.14	31.46	37.38	34,918	28,436	26,215	24,914	23,585	25,993	الإمارات
30.97	30.94	31.49	36.97	30.14	34.81	4,902	4,164	3,538	3,603	2,559	2,760	البحرين
31.48	32.03	32.07	32.75	32.53	32.47	9,890	9,275	9,381	8,810	7,529	6,511	تونس
29.43	28.98	29.23	29.26	35.22	31.57	34,273	29,801	24,892	19,841	19,988	17,272	الجزائر
37.76	39.34	39.01	39.18	33.60	30.24	286	278	258	245	199	173	جيبوتي
30.08	29.30	30.38	31.94	33.02	37.18	104,886	92,393	76,053	68,533	62,267	68,037	السعودية
18.85	17.15	16.07	13.21	10.85	10.30	8,274	5,687	4,274	2,822	1,967	1,619	السودان
27.32	29.20	32.30	39.35	35.06	33.06	9,340	8,152	7,642	8,535	7,246	6,690	سورية
...	الصومال
32.60	35.49	40.04	38.07	37.61	37.29	11,625	10,943	9,909	8,294	7,645	7,437	عمان
28.43	32.89	30.83	31.54	33.27	32.12	14,991	13,965	9,782	7,422	6,443	5,633	قطر
23.06	25.62	31.30	34.13	40.57	29.80	23,499	21,479	18,603	16,320	15,470	10,400	الكويت*
34.69	31.15	32.84	36.16	36.63	35.65	8,078	6,868	7,148	7,159	6,855	6,083	لبنان
30.67	38.10	41.53	42.22	40.34	47.03	16,317	16,292	13,254	10,362	8,231	14,125	لبييا
32.13	30.18	30.50	31.85	30.82	26.80	34,502	27,017	23,979	25,844	26,254	26,091	مصر
27.26	30.76	26.10	26.27	26.04	32.28	17,967	18,133	14,717	13,089	10,541	12,192	المغرب
28.33	33.71	37.67	46.38	25.98	25.73	768	626	563	596	299	282	موريتانيا
35.98	36.77	34.16	35.30	30.71	30.49	7,627	6,341	4,739	4,157	3,277	3,005	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وبيانات أولية .

* بيانات الكويت لعام 2001 تغطي تسعة أشهر فقط.

المصدر: مصدر الملحق (1/6) .

ملحق (4/6) : هيكل الإنفاق العام في الدول العربية
(2006-2001)

(نسب مئوية)

2006 ⁽²⁾	2005 ⁽¹⁾	2004	2003	2002	2001	
75.63	75.37	78.73	79.25	78.63	79.18	الإنفاق الجاري
23.24	22.65	21.25	20.26	20.82	19.83	الإنفاق الرأسمالي
1.13	1.99	0.02	0.49	0.55	1.00	صافي الإقراض الحكومي

(1) فعلية أولية.

(2) بيانات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

ملحق (5/6) : هيكل التوظيف الوظيفي للإنفاق الجاري

(2006-2001)

(نسب مئوية)

نفقات الأمن والدفاع						نفقات الخدمات العامة						
⁽²⁾ 2006	⁽¹⁾ 2005	2004	2003	2002	2001	⁽²⁾ 2006	⁽¹⁾ 2005	2004	2003	2002	2001	
28.54	29.12	29.06	27.73	27.85	26.47	18.74	17.91	18.11	18.54	19.05	19.27	مجموع الدول العربية
24.74	23.40	26.55	29.17	27.95	26.56	2.17	2.25	2.51	2.44	2.56	2.39	الأردن
29.96	29.96	29.96	29.22	30.29	29.96	22.82	22.82	22.82	22.26	23.08	22.82	الإمارات
34.41	34.41	34.41	34.41	34.00	34.41	20.68	20.68	20.68	20.68	20.43	20.68	البحرين
13.82	13.52	13.74	13.82	13.82	13.82	7.61	7.44	7.57	7.61	7.61	7.61	تونس
22.30	21.48	21.00	22.59	22.29	22.29	17.53	16.89	16.52	17.77	17.53	17.53	الجزائر
...	جيبوتي
38.42	38.42	38.42	35.08	34.55	31.04	20.16	20.16	20.16	20.06	19.32	16.72	السعودية
14.52	14.55	14.52	14.50	14.50	14.49	15.10	15.13	15.10	15.08	15.08	15.07	السودان
24.09	35.65	35.65	31.03	30.79	32.00	سورية
...	الصومال
49.98	48.05	47.09	46.60	43.85	44.05	6.04	7.02	7.49	7.06	7.85	7.39	عمان
32.29	32.29	32.29	31.53	32.29	32.08	10.76	10.76	10.76	10.51	10.76	10.69	قطر
30.75	30.03	31.71	31.84	29.78	32.65	الكويت
12.89	13.12	12.55	12.60	13.92	15.39	52.14	51.10	54.86	61.78	61.20	64.13	لبنان
11.76	13.11	11.21	8.93	11.76	10.57	3.93	4.11	2.25	2.34	3.93	4.04	ليبيا
16.07	16.07	17.18	18.11	18.55	18.09	33.79	33.79	33.49	31.90	31.90	41.16	مصر
25.26	25.26	25.26	25.26	25.26	25.26	12.84	12.84	12.84	12.84	12.84	12.84	المغرب
19.73	19.73	19.73	19.73	19.73	19.73	12.50	12.50	12.50	12.50	12.50	12.50	موريتانيا
19.83	22.88	26.33	27.49	29.01	29.15	24.92	19.49	20.95	20.77	23.91	22.34	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) بيانات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

تابع ملحق (5/6) : هيكل التوظيف الوظيفي للإنفاق الجاري
(2006-2001)

(نسب مئوية)

نفقات الشؤون الاقتصادية						نفقات الخدمات الاجتماعية						
⁽²⁾ 2006	⁽¹⁾ 2005	2004	2003	2002	2001	⁽²⁾ 2006	⁽¹⁾ 2005	2004	2003	2002	2001	
9.66	9.00	8.67	8.48	8.48	8.65	31.68	31.20	30.88	31.90	33.31	30.06	مجموع الدول العربية
11.45	10.59	11.21	13.99	15.51	16.50	51.17	51.49	54.98	48.85	49.43	50.60	الأردن
14.26	14.26	14.26	13.91	14.42	14.26	10.91	10.91	10.91	10.64	11.03	10.91	الإمارات
8.78	8.78	8.78	8.78	8.67	8.78	28.25	28.25	28.25	28.25	27.91	28.25	البحرين
20.05	19.61	19.94	20.05	20.04	20.04	51.65	50.52	51.37	51.65	51.64	51.64	تونس
2.32	2.24	2.19	2.35	2.32	2.32	42.83	41.27	40.35	43.40	42.83	42.82	الجزائر
...	27.21	27.18	27.21	29.27	29.27	29.67	جيبوتي
5.56	5.56	5.56	5.79	5.31	5.27	34.43	34.43	34.43	35.06	39.22	37.79	السعودية
9.09	9.11	9.09	9.07	9.07	9.07	36.41	36.48	36.41	37.75	37.75	37.73	السودان
34.78	27.40	27.40	21.25	25.46	25.47	13.27	16.30	16.30	12.66	35.08	12.27	سورية
...	الصومال
3.82	3.59	8.58	8.04	8.94	8.71	40.16	36.31	31.50	33.13	34.07	31.69	عمان
14.35	14.35	14.35	14.01	14.36	14.26	24.57	24.57	24.57	23.99	24.57	24.41	قطر
20.08	17.17	14.68	14.73	13.86	14.34	29.66	28.57	31.02	32.38	30.80	33.08	الكويت
16.40	5.85	5.95	4.10	4.31	3.15	12.85	15.17	14.63	14.81	14.01	13.59	لبنان
12.44	12.44	7.28	7.98	12.44	11.28	6.21	7.43	5.06	20.92	6.21	5.30	ليبيا
4.22	4.22	4.69	4.56	4.51	6.82	45.60	45.60	44.32	44.53	44.35	33.93	مصر
4.14	4.14	4.14	4.14	4.14	4.14	27.11	27.11	27.11	27.11	27.11	27.11	المغرب
28.54	28.54	28.54	28.54	28.54	28.54	33.69	33.69	33.69	33.69	33.69	33.69	موريتانيا
34.71	34.37	25.71	22.62	14.67	17.83	20.54	23.25	27.01	29.13	32.42	30.69	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) بيانات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

تابع ملحق (5/6) : هيكل التوظيف الوظيفي للإنفاق الجاري
(2006-2001)

(نسب مئوية)

النفقات الأخرى						
2006 ⁽²⁾	2005 ⁽¹⁾	2004	2003	2002	2001	
11.38	12.76	13.28	13.35	11.31	15.55	مجموع الدول العربية
10.47	12.28	4.74	5.55	4.55	3.94	الأردن
22.05	22.05	22.05	23.97	21.17	22.05	الإمارات
7.89	7.89	7.89	7.89	8.99	7.89	البحرين
6.88	8.92	7.39	6.88	6.89	6.89	تونس
15.02	18.12	19.94	13.89	15.03	15.05	الجزائر
72.79	72.82	72.79	70.73	70.73	70.33	جيبوتي
1.43	1.43	1.43	4.01	1.61	9.18	السعودية
24.88	24.72	24.88	23.60	23.60	23.64	السودان
27.87	20.65	20.65	35.07	8.68	30.26	سورية
...	الصومال
...	5.04	5.35	5.17	5.30	8.16	عمان
18.02	18.02	18.02	19.96	18.01	18.56	قطر
19.50	24.23	22.59	21.04	25.56	19.93	الكويت
5.73	14.75	12.01	6.70	6.56	3.75	لبنان
65.66	62.90	74.21	59.82	65.66	68.81	ليبيا
0.32	0.32	0.34	0.89	0.70	...	مصر
30.66	30.66	30.66	30.66	30.66	30.66	المغرب
5.53	5.53	5.53	5.53	5.53	5.53	موريتانيا
...	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وبيانات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

ملحق (6/6) : العجز أو الفائض في الميزانيات الحكومية
(2006-2001)

النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي %						العجز أو الفائض (مليون دولار)						
2006	2005	2004	2003	2002	2001	⁽²⁾ 2006	⁽¹⁾ 2005	2004	2003	2002	2001	
11.39	8.46	4.12	0.35	-3.69	-3.09	140,621	89,565	35,586	2,583	-24,165	-19,961	مجموع الدول العربية
-4.39	-5.29	-2.75	-2.72	-3.83	-3.52	-626	-672	-313	-278	-367	-316	الأردن
11.97	8.05	-0.39	-4.44	-10.68	-10.50	19,732	10,749	-415	-3,930	-8,005	-7,305	الإمارات
9.30	3.27	0.54	-5.71	2.00	-1.04	1,471	440	61	-557	170	-82	البحرين
-1.63	-2.66	-2.42	-3.03	-2.19	-2.71	-512	-770	-709	-814	-508	-544	تونس
12.91	11.88	7.11	8.36	0.23	4.05	15,039	12,219	6,052	5,670	132	2,213	الجزائر
-2.25	-2.19	-3.21	-5.00	-4.19	-2.01	-17	-15	-21	-31	-25	-12	جيبوتي
21.44	18.42	11.41	4.47	-2.90	-3.93	74,763	58,096	28,558	9,600	-5,467	-7,195	السعودية
-1.57	-2.07	-1.16	-0.60	-0.90	-1.32	-690	-685	-308	-128	-163	-208	السودان
-4.97	-5.10	-5.00	-5.97	-6.19	-5.81	-1,698	-1,424	-1,183	-1,295	-1,279	-1,176	سورية
...	الصومال
4.07	2.95	2.65	1.39	0.90	-4.18	1,450	908	657	303	182	-833	عمان
1.22	9.15	16.99	4.32	8.51	3.53	641	3,887	5,391	1,017	1,648	618	قطر
23.07	10.74	8.01	8.94	5.05	16.61	23,514	9,003	4,760	4,277	1,924	5,798	الكويت*
-13.91	-8.87	-9.93	-13.87	-15.97	-17.58	-3,238	-1,956	-2,163	-2,746	-2,988	-3,000	لبنان
36.50	28.14	14.12	9.27	3.51	-3.81	19,415	12,033	4,505	2,274	717	-1,145	ليبيا
-7.93	-9.59	-9.47	-10.45	-10.16	-5.57	-8,512	-8,586	-7,448	-8,481	-8,650	-5,424	مصر
-1.90	-5.46	-2.61	-3.34	-3.87	-4.41	-1,253	-3,218	-1,469	-1,664	-1,568	-1,667	المغرب
35.70	-7.10	-4.78	-10.98	11.82	3.86	968	-132	-71	-141	136	42	موريتانيا
0.82	-1.81	-2.15	-4.19	-0.51	2.79	174	-312	-298	-493	-54	275	اليمن

(1) فعالية أولية.

(2) ميزانيات وبيانات أولية .

(* بيانات الكويت لعام 2001 تغطي تسعة اشهر فقط.

المصدر: مصدر الملحق (1/6) .

ملحق (7/6) : الرصيد القائم للدين العام الداخلي الاجمالي
(2006-2005)

(مليون دولار)

معدل التغير السنوي للرصيد القائم (%)	2006		2005		
	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الرصيد القائم	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الرصيد القائم	
17.6-	26.8	232,653.1	37.3	282,363.3	مجموع الدول العربية
20.0	29.3	4176.31	27.4	3479.51	الأردن
...	الإمارات
5.8-	15.7	2482.71	19.6	2634.31	البحرين
12.6	21.9	6875.85	21.1	6106.02	تونس
79.6	21.8	25428.51	13.8	14161.74	الجزائر
...	0.00	جيبوتي
61.6-	13.5	47048.04	38.9	122572.53	السعودية
...	0.00	السودان
8.3-	39.3	13419.85	52.4	14635.42	سورية
...	الصومال
...	عمان
...	قطر
8.8-	9.0	9198.63	12.0	10086.82	الكويت
3.7	86.0	20035.90	87.7	19330.32	لبنان
0.0	0.0	0.00	0.0	0.00	ليبيا
16.7	96.1	103180.00	98.7	88390.00	مصر ⁽¹⁾
...	المغرب
...	موريتانيا
16.5-	3.8	807.33	5.6	966.65	اليمن

(1) يمثل الدين المستحق على الحكومة المركزية فقط.

* بيانات مصر لنهاية يونيو أي عام 2006.

المصدر: البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية ومصادر متفرقة أخرى .